



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي  
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
مسار العلوم المالية والمحاسبية



تقرير تربص يدخل ضمن متطلبات لنيل شهادة الليسانس في علوم المالية والمحاسبية  
تخصص مالية مؤسسة

بعنوان :

## طرق التقييم المالي في المؤسسات الاقتصادية باستخدام فائض القيمة

تحت إشراف الأستاذ :

أ/ مهاوات لعبيدي

من إعداد الطلبة :

- ✓ مصباحي سفيان
- ✓ شرقي نصر الدين
- ✓ حماشة عبد اللطيف

الموسم الجامعي: 2019/2018

# الإهداء

\* اللهم أنفعنا بما علمتنا و علمنا بما ينفعنا وزدنا علما \*  
الحمد لله الذي أنار لنا طريق العلم ووقفنا لإتمام عملنا هذا.  
نحن : أصحاب الدراسة  
نهدي ثمرة جهدنا هذا إلى أعز ما نملك في الوجود .

إلى من قال فيهما الله عز وجل : " ولا تقل لهما أف ولا تنهرهما وقل لهما قولا كريما "  
إنهم أبي وأباك أمي وأمك حفظهم الله ورعاهم وأطال في عمرهم وغفر لهم وأرحمهم كما  
ربونا صغارا .

إلى من شاركنا الدرب وتقاسم معنا صفوف العلم  
إلى كل الأهل والأقارب والأصدقاء من قريب أو بعيد  
إلى كل من لم تسعهم هذه الصفحة.

شكر وعرفان



نشكر الله سبحانه وتعالى على إتمامه علينا بهذه الإرادة، والعزيمة  
الذي أنار دربنا وأشرق بصيرتنا بنور العلم والمعرفة.

كما نتوجه بالشكر والامتنان إلى الذي وجهنا وساعدنا في تحضير هذه  
المذكرة الأستاذ: لعبيدي مهاوات

كما نخص بالذكر الأستاذ: عبد الصمد مصباحي لما أسداه لنا من نصائح،  
وكل إطارات وعمال مؤسسة "روايال مونديال" وبالأخص المدير العام  
"عبد الرزاق الباهي"

ونشكر كل من ساهم من قريب أو بعيد في إتمام هذا العمل



# الفهرس

الإهداء .....	
الشكر .....	
الفهرس.....	
قائمة الجداول والاشكال .....	
قائمة الملاحق .....	
المقدمة "ا.ب".....	

## الفصل الاول : التقييم المالي ومؤشراته في المؤسسة الاقتصادية

تمهيد .....	04
المبحث الاول : التقييم المالي في المؤسسة الاقتصادية .....	05
المطلب الاول: مفهوم التقييم ومراحل عملية التقييم.....	05
الفرع 1: مفهوم التقييم .....	05
الفرع 2: مراحل عملية التقييم .....	06
المطلب الثاني : مفهوم التقييم المالي واهدافه المالية .....	07
الفرع 1: مفهوم التقييم المالي .....	07
الفرع 2: اهداف التقييم المالي .....	08
المطلب الثالث : مصادر معلومات التقييم المالي .....	09
المبحث الثاني : مؤشرات التقييم المالي في المؤسسة الاقتصادية .....	11
المطلب الاول : التقييم المالي عن طريق مؤشر السيولة والنشاط .....	11
الفرع 1 : نسب السيولة.....	11
الفرع 2 : نسب النشاط.....	13
المطلب الثاني : التقييم المالي عن طريق مؤشر الربحية والمردودية .....	17
الفرع 1: نسب الربحية .....	17

- الفرع 2 :نسب المرد ودية.....19.....  
المطلب الثالث التقييم المالي : عن طريق مؤشر الرفع والنمو .....20.....  
الفرع 1: نسب الرفع.....20.....  
الفرع 2: نسب النمو.....22.....

### الفصل الثاني دراسة حالة مؤسسة رويال مونديال لصناعة pvc

- التمهيد: .....25.....  
المبحث الاول : تقديم عام لمؤسسة رويال مونديال.....26.....  
المطلب الاول : نشأة المؤسسة و مراحل تطورها واهم منتجاتها.....26.....  
الفرع1: نشأة المؤسسة و مراحل تطورها .....26.....  
الفرع2 : منتجات المؤسسة .....27.....  
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للمؤسسة رويال مونديال .....28.....  
المطلب الثالث: مكانة المؤسسة في السوق.....29.....  
المبحث الثاني : عرض الكشوفات المالية وحساب مؤشرات التوازن لسنتي 2013 و2014...29...  
المطلب الاول :عرض الميزانية المالية لسنتي 2013 و2014.....29.....  
المطلب الثاني : حساب النتائج لسنتي 2013 و2014.....32.....  
المطلب الثالث: حساب مؤشرات التوازن المالي من خلال الميزانية المالية المختصرة .....33.....  
الخاتمة : .....38.....  
قائمة المصادر والمراجع .....40.....

الملاحق

## قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	جدول توزيع العمال	27
02	الميزانية المالية لسنتي 2013 و2014	30
03	الميزانية المالية لسنتي 2013 و2014	31
04	حساب النتائج لسنتي 2013 و2014	32
05	الميزانية المالية المختصرة لسنة 2013	33
06	الميزانية المالية المختصرة 2014	35
07	حساب راس المال العامل لسنتي 2013 و2014	35
08	حساب الاحتياج لراس المال العامل لسنتي 2013 و2014	35
09	تحليل الميزانية	36

## قائمة الأشكال

الرقم	البيان	الصفحة
01	الهيكل التنظيمي للمؤسسة	28

# الملاحق

الملحق	الرقم
المزانية المالية لسنتي 2013 و 2014	01
حساب النتائج لسنتي 2013 و 2014	02

## مقدمة :

تسعى المؤسسات الاقتصادية لاتخاذ مواقع هامة في السوق لتحسين أدائها و وضعيته التنافسية و ذلك في ظل الانفتاح نحو العالم الخارجي ، حيث تعمل المؤسسة على تحقيق العديد من الأهداف و من أهمها ضمان استمرارها و بقائها في مجال نشاطها ، و ذلك يتطلب معرفة دقيقة بالتغيرات الخارجية و كذا التنبؤ الدقيق بالتغيرات المستقبلية لوضع الخطط المناسبة لمواجهتها ، كما يجب تحديد الانحرافات الناتجة عن الخطط و الأهداف و ذلك بقياس الأداء الفعلي و مقارنته بالأداء المخطط مسبقا ثم العمل على تصحيحها لتحديد مستوى الأداء الذي توصلت إليه المؤسسة .تعتبر عملية تقييم الأداء المالي من أهم العمليات التي تقوم بها المؤسسة في مجال الرقابة من أجل التحقق من بلوغها الأهداف المراد تحقيقها ، و التي ازدادت أهميتها في ظل تعقد و توسع أنشطة المؤسسات الاقتصادية ، و اتسام السوق بالمنافسة التامة ،حيث أصبح لزاما على المدير التعرف على المركز المالي للمؤسسة قبل التفكير في وضع الخطط المستقبلية ، و يجب على المدير المالي القيام بمجموعة من الدراسات قبل اتخاذ أي قرارات مالية إستراتيجية و هذه الدراسات التي يقوم بها المدير المالي هي تقييم الأداء المالي و التي تشمل تحليل نسب التوازنات المالية و نسب السيولة و التحليل باستخدام مؤشرات النمو والرفع إلى غير ذلك من النسب المالية.

### 1- طرح الإشكالية :

ماهي أهم آليات(مؤشرات) تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية؟

### 2-الفرضيات :

- يكمن الهدف من تقييم أداء المؤسسة في التحقق من حسن استخدام مواردها.
- عملية تقييم الأداء عملية بعدية تعد من عمليات الرقابة .
- استعمال أدوات التحليل المالي تمكن من الكشف عن نقاط القوة و الضعف في المؤسسة الاقتصادية و منه اتخاذ القرارات الصائبة.

### 3- اهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة الى مجموعة من الاهداف منها مايلي :

- التعرف على اداء المؤسسة الاقتصادية والعوامل المتحكمة فيه.

- التعرف على أهمية التقييم المالي في المؤسسة الاقتصادية و كيفية تأثيره على اهداف المؤسسة .

-تحديد اهم مؤشرات التقييم المالي .

-حساب مؤشرات التوازن المالي للمؤسسة من خلال كشرفاتها المالية .

#### 4- هيكلية البحث :

قد قسمنا الدراسة الى قسمين أساسيين :

- القسم الاول وهو عبارة عن الجانب النظري والذي يحتوي على مبحثين مبحث نتحدث فيه عن مفهوم التقييم ومفهوم التقييم المالي وأهدافه المالية و مصادر معلوماته. اما المبحث الثاني نذكر فيه مؤشرات التقييم المالي وهي نسب السيولة والنشاط ونسب الربحية والمردودية ونسب الرفع والنمو

-القسم الثاني وهو عبارة عن الجانب التطبيقي لدراسة والدي اخترنا فيه مؤسسة روايا مونديال والذي هو ايضا يحتوي على مبحثين ، المبحث الاول نعرف فيه المؤسسة ومنتجاتها وهيكلها التنظيمي ومكانتها في السوق المحلية . اما في المبحث الثاني نعرض الكشوفات المالية للمؤسسة لسنتي 2013 و2014 والتي تحتوي على الميزانية المالية وحساب النتائج ، ونحسب فيه مؤشرات التوازن المالي للمؤسسة .

## الفصل الأول

التقييم المالي واهم مؤشرات  
في المؤسسة الاقتصادية

## تمهيد :

يعتبر موضوع تقييم الأداء المالي من أهم المواضيع التي تشغل المسيرين في ظل المنافسة، لذا وجب على مسيري المؤسسات الاقتصادية ضرورة تفعيل وظائف التسيير، و الاعتماد على أدوات التسيير يتميز بالعقلانية التي تسمح لهم بالاستجابة لحاجات السوق. بما يلاءم طبيعة المؤسسات الاقتصادية و من ثم يكون لها قيمة و أهمية كبيرة في زيادة فعاليتها و رفع كفاءتها الإنتاجية وتحسين أدائها المالي و يتحقق ذلك بإجراء فحص و تشخيص حالة المؤسسة المالية بدراسة و تحليل وضعيتها المالية باستعمال ادوات التحليل المالي و الاستفادة من مؤشرات التحليل . لذا في هذا الفصل سنتطرق إلى دراسة مبحثين:

المبحث الأول: خاص بالجانب النظري عن التقييم المالي

المبحث الثاني: نشرح فيه أهم مؤشرات التقييم المالي

## المبحث الأول : التقييم المالي في المؤسسة الاقتصادية

يحظى موضوع تقييم الأداء للمؤسسة باهتمام العديد من المفكرين و المسيرين من أجل تحديد مدى نجاح المؤسسة فتحقق أهدافها الرئيسية و إدارة مواردها بكفاءة و فعالية ، الأمر الذي يستدعي تحليلا شاملا لمختلف أنشطتها لتقييم أدائها الكلي.

### المطلب الأول : مفهوم التقييم و مراحل عملية التقييم

#### الفرع 1 : مفهوم التقييم

رغم تقارب وجهات نظر الباحثين حول الأداء بوصفه مفهوما عاما يعكس مدى نجاح أو فشل المؤسسات في تحقيق أهدافها ، إلا أنهم لم يتفقوا على وضع صيغة نهائية لمفهوم تقييم الأداء بشكل محدد و دقيق ، بسبب تنوع المجالات التي تسعى المؤسسة إلى تقييم أدائها . و لتقييم عدة تعاريف نذكر منها<sup>1</sup> :

\*ينظر الباحثين إلى عملية تقييم الأداء على أنها عملية لاحقة لعملية اتخاذ القرار، و الغرض منها هو فحص المركز المالي و الاقتصادي للمؤسسة في تاريخ معين كما في استخدام أسلوب التحليل المالي و المراجعة الداخلية .

يبين هذا التعريف مدى استغلال المؤسسة للموارد المتاحة لديها استغلالا مثلا من أجل الوصول إلى

الأهداف المسطرة، كذلك ينظر إلى تقييم الأداء بأنه يتمثل في " نشاط تقوم به المؤسسة بغية قياس الأداء الفعلي و مقارنته بالمعايير المحددة"

\*تدل عملية تقييم المشروعات على تلك العملية التي يتم من خلالها وضع معايير موضوعية وكمية محددة

تساعد في التوصل إلى اختيار و المحددة مسبقا للمشروع أو المقترح الاستثماري الأنسب في إطار الأهداف المرجوة و المحددة مسبقا<sup>2</sup>.

\*عرفه الدكتور عبد السلام أبو قحف على أنه: "دراسة وتحليل جوانب القوة والضعف التي تكتنف إنجاز الأنشطة سواء على مستوى الفرد أو المنظمة أو أي جزء من أجزائها" و من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن تقييم الأداء هو عملية قياس انجازات المؤسسة بمؤشرات تعبر عن نتائج الأداء الفعلي و مقارنتها بالنتائج المقدرة ، مما يسمح للمؤسسة باتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيح الانحرافات<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> خديجة دزابت و معطالله مبروكة تقييم الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة شركة البناء للجنوب الكبير شهادة ليسانس مالية مؤسسة كلية العلوم الاقتصادية بورقلة 2013/2012 ص9

<sup>2</sup> د.علي يوسف ود.منذر مرهج تقييم المشاريع ودراسة الجداول سوريا 2008 ص 45

<sup>3</sup> د ابوبكر بوسالم ا.هدى رشيد مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والادارية العدد 8 ولاية بشار 2017 ص31

## الفرع 2 :مراحل عملية التقييم

إن عملية التقييم تمر بأربعة مراحل مهمة ، و كل مرحلة منها تكون مكملة للمرحلة الموالية لها ، و تتمثل هذه المراحل الأربعة في :

### المرحلة الأولى : جمع المعلومات الضرورية :

حيث تتطلب عملية التقييم الأداء توفير البيانات و المعلومات و التقارير و المؤشرات الأزيمة لحساب النسب و المعايير المطلوبة لعملية عن نشاط المؤسسة، حيث يمكن الحصول عليها من حسابات النتائج و الأرباح و الخسائر و الميزانية العمومية، المعلومات المتوفرة عن الطاقات الإنتاجية و رأس المال و عدد العاملين، إن جميع هذه المعلومات تخدم عادة عملية التقييم خلال السنة المعنية، إضافة للمعلومات المتعلقة بالسنوات السابقة و البيانات عن أنشطة المؤسسات المتشابهة في القطاع نفسه أو في الاقتصاد الوطني أو مع بعض المؤسسات في الخارج لأهميتها في إجراء<sup>1</sup>.

### المرحلة الثانية : قياس الأداء الفعلي

تمكن هذه المرحلة المؤسسة من قياس كفاءتها و فعاليتها ، و ذلك من خلال اختيارها مجموعة مؤشرات و معايير ، ويشمل قياس الأداء بجانبه الكمي و النوعي . و عليه فان قياس الأداء يهدف إلى التشخيص و يمكن أن يبين لنا الانحرافات<sup>2</sup>.

### المرحلة الثالثة : مقارنة الأداء الفعلي بالأداء التقييم

هذه المرحلة تقوم المؤسسة بمقارنة الأداء الفعلي ( المحقق ) بالأداء المرغوب تحقيقه فيما إذا كان هناك تطابق بينهما أم هناك اختلاف و يعتمد في عملية المقارنة على كل من عامل الزمن و على أداء الوحدات و الأهداف<sup>3</sup>.

### المرحلة الرابعة : دراسة الانحراف و إصدار الحكم

هذه العملية هي الخطوة الأخيرة في عملية تحديد الانحراف ونوع هذا الانحراف سواء كان انحراف موجب أو سالب ، انحراف معدوم و أما إذا كان الانحراف موجب فيكون لصالح المؤسسة ، أما إذا كان الانحراف سالب يكون ضد المؤسسة أما الانحراف معدوم لا يؤثر على نتائج المؤسسة لذا فعلى المسؤولين تحليل الانحراف و تحديد أسباب هذا الانحراف لتشجيع ما هو ايجابي و معالجة ما هو سلبي<sup>4</sup>.

1خديجة دزابت و عيسى بونس مرجع سبق ذكره ص 12

2 عيسى سهام و عيسى بونس تقييم الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية دراسة حالة المؤسسة الوطنية للهندسة المدنية 2GCP مذكرة تخرج  
مستر تخصص اعمال المؤسسات كلية العلوم الاقتصادية بومرداس 2017/2016 ص 16

3المرجع السابق ص 16

4 علي يوسف ود .منذر مرهج , مرجع سبق ذكره ص48

## المطلب الثاني : مفهوم التقييم المالي و أهدافه المالية

يصنف التقييم المالي من بين أهم وظائف المؤسسة الاقتصادية للمحافظة على قوتها المالية ، حيث من خلال التقييم المالي تتمكن المؤسسة من تحقيق أهدافها المالية . و منه يمكن للمؤسسة تحليل الإنحرافات و تجنب الخسائر . سنشرح في هذا المطلب بعض تعاريف التقييم المالي و كذا أهدافه المالية .

### الفرع 1 : مفهوم التقييم المالي

حتى نتمكن من إعطاء تعريف دقيق لتقييم المالي لابد أن نمر ببعض التعاريف و نذكر أهمها<sup>1</sup> :  
تقييم الأداء المالي هو نظام متكامل يعمل على مقارنة النتائج الفعلية للمؤشرات المختارة أو المنتخبة بما يقابلها من مؤشرات مستهدفة، أو بتلك التي تعكس نتائج الأداء خلال مدد سابقة، أو نتائج الأداء في الوحدات الاقتصادية المماثلة مع مراعاة الظروف التاريخية والهيكلية، أو بالمؤشرات المستتبط معدلاتها وفقا لمتوسط نتائج مجموعة من الوحدات الاقتصادية مع مراعاة تقارب حجوم هذه الوحدات .  
ويعرف أيضاً بأنه مدى قدرة المؤسسة على الاستغلال الأمثل لمواردها و مصادرها في الاستخدامات ذات الأجل الطويل و ذات الأجل القصير من أجل تشكيل الثروة.

" وهناك من يعرف الأداء المالي على أنه استغلال الموارد المالية المتاحة للمؤسسة بطريقة تمكنها من تحقيق أهداف الوظيفة المالية " <sup>2</sup>

" كما يعني تقييم الأداء المالي للمؤسسة تقديم حكم ذو قيمة حول إدارة الموارد البشرية و المالية و المادية " <sup>3</sup>

و من خلال هذه التعاريف يمكن أن نستنتج أن التقييم المالي هو عبارة عن وصف الحالة المالية للمؤسسة بإستخدام بعض المؤشرات و النسب و الأرقام .

### الفرع 2 : أهداف التقييم المالي

<sup>1</sup> زاهر صبحي بشتاق تقييم للبنوك الاسلامية والتقليدية باستخدام مؤشرات مالية رسالة للحصول على ماجستير كلية التجارة قسم المحاسبة الجامعة الاسلامية غزة 2011 ص20

<sup>2</sup> مداخلة للمشاركة في المؤتمر الاول حول مراقبة التسيير كآلية لحكومة المؤسسات وتفعيل الابداع جامعة البليدة 2 الى د.تواتي مريم

2014/7/25

<sup>3</sup> خديجة دزايت ومعطالله مبروكة مرجع سبق ذكره

تظهر أهداف تقييم الأداء المالي كنظام رقابي للمؤسسة من خلال العناصر التالية:1

#### ✓ تقييم النشاط والنتائج:

يهتم هذا التحليل بكيفية تحقيق المؤسسة للنتائج، و الحكم على مدى قدرة النشاط على تحقيق الربحية و ذلك باستخدام الأرصدة الوسيطة للتسيير، و هي أرصدة توضح المراحل التي تتشكل من خلالها الربح أو الخسارة، من خلالها يمكن تحديدا لأسباب التي أدت إلى النتيجة المحققة و من ثم يمكن تصور الحلول و الإجراءات التي تبقى على الوضع أو تحسينه حسب كل حالة.

#### ✓ تحليل الهيكل المالي:

يتشكل الهيكل المالي من مصادر تمويل المؤسسة و المتمثلة أساسا في الأموال الخاصة و مصادر الاستدانة و يعتمد في ذلك على مبدأ السيولة و الاستحقاقية أو المبدأ الوظيفي للمؤسسة و الهدف من هذا التحليل هو ضمان تمويل الاحتياجات المالية دون التأثير على قيود التوازن المالي و المردودية و الملائمة المالية... الخ.

#### ✓ تقييم المردودية:

هي وسيلة تمكن المحلل المالي من مقارنة النتائج المحققة مع الوسائل التي تساهم في تحقيقها، و هي المؤشر الأكثر موضوعية في تقييم الأداء المالي حيث يمكن الحكم على أداء المؤسسة من جميع النواحي، و يمكن من خلالها اتخاذ قرارات التمويل و قرارات الاستثمار و غيرها، و عليه فمراقبة تطور معدلات المردودية يمثل قاعدة أساسية لتقييم الأداء المالي و ذلك عن طريق نسب المردودية و آلية الرافعة المالية.

### المطلب الثالث : مصادر معلومات التقييم المالي

تعتبر عملية جمع المعلومات أول مرحلة من مراحل عملية تقييم الأداء ، و يشترط في المعلومات أن تتميز بالمصداقية و الموثوقية و أن تكون في الوقت المناسب ، و لقد تعددت مصادر المعلومات التي يعتمد عليها تقييم الأداء ، و تنقسم هذه المصادر إلى مصادر داخلية و أخرى خارجية ، عامة و قطاعية و أخرى خاصة بالمؤسسة .

## 1. المصادر الخارجية :

تتحصل المؤسسة على هذا النوع من المعلومات من محيطها الخارجي ، و يمكن تصنيفها إلى نوعين من المعلومات<sup>1</sup>:

أ. المعلومات العامة : تتعلق هذه المعلومات بالحالة الاقتصادية حيث تبين الوضعية العامة للاقتصاد في فترة زمنية معينة ، و سببا الاهتمام المؤسسة بهذا النوع من المعلومات هو تأثير نتائجها بطبيعة الحالة الاقتصادية للمحيط كالتضخم و التدهور الاقتصادي... الخ كما تساعد هذه المعلومات على تفسير نتائجها و الوقوف على حقيقتها .

ب. المعلومات القطاعية : فهذا النوع من المعلومات على العموم تتحصل عليه المؤسسة من إحدى الأطراف التالية : تقارير المنظمات الاقتصادية و الدولية ، النشرات الاقتصادية ، آلات المتخصصة في إجراء مختلف الدراسات المالية و الاقتصادية ، حيث يتم تجميع المعلومات و تحليلها و استخراج نسب قطاعية بناءا عليها يتم إجراء المقارنة .

## 2. المصادر الداخلية :

---

1 خديجة دزانت و معطالله مبروكة مرجع سبق ذكره ص15

إن معلومات الداخلية لتقييم المالي تمكن في مؤشرات تخص المؤسسة و من بين هذه المؤشرات الضرورية لتقييم المالي نذكر<sup>1</sup>:

أ. المؤشرات المحاسبية:

يرتبط هذا النوع من المؤشرات بالنتيجة الصافية المحققة من قبل المؤسسة و سواء إن بقيت في صيغتها الإجمالية أو نسبة بند معين و استعملت لأغراض التعبير عن الأداء، حيث تشتمل هذه الفئة أيضا على المؤشرات ذات الطابع النسبي التي تفسر المر دودية المحققة، و هذا على غرار مرد ودية الأموال الخاصة و العائد رأس المال المستثمر أو كما يسمى المر دودية الاقتصادية.

ب. المؤشرات الاقتصادية:

يهدف هذا النوع لأغراض الموازنة بين المر دودية المحققة و درجة المخاطرة المصاحبة لأي استثمار للأموال، حيث تأخذ هذه المؤشرات في الحسبان المر دودية المطلوبة من قبل موردي الأموال للتعويض عن مستوى المخاطر الاقتصادية المحيطة بأموالهم، و من أهم مؤشرات التقييم الاقتصادي نجد مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة الذي يأخذ في الحسبان المعدل العائد المطلوب، و ذلك على اعتبار أنه يقوم على أساس استبعاد جميع تكاليف رأس المال الذي استعملته المؤسسة.

ت. المؤشرات السوقية:

يحتوي هذا النوع المؤشرات التي تهدف إلى تقييم أداء المؤسسات في السوق المالية و التي تركز على مفهوم القيمة السوقية الإضافية المحققة من قبل المؤسسة في السوق المالية، و تشمل هذه الفئة على مؤشرات عديدة و متنوعة، و هذا على غرار العائد الإجمالي على الأسهم و مؤشر القيمة السوقي المضافة، و هما مؤشران يعكسان مدى نجاح المؤسسة في خلق قيمة إضافية لمساهم

## المبحث الثاني : مؤشرات التقييم المالي في المؤسسة الاقتصادية

1 عيس سهام و عيسى يونس مرجع سبق ذكره ص26

نقوم في هذا المبحث بتقديم آليات لقراءة القوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية ، عن طريق بعض المؤشرات المالية ، التي تسهل عملية تقييم الأداء المالي ، من أجل الوصول إلى معلومات عن الوضعية المالية للمؤسسة .

## المطلب الأول : التقييم المالي عن طريق مؤشر السيولة و النشاط

### الفرع 1 : نسب السيولة

<sup>1</sup>إدارة السيولة هي القدرة على توفير الاموال بكلفة معقولة لمواجهة الالتزامات عند استحقاقها. ويمكن تحديدها من خلال الموجودات القابلة للتحويل إلى نقد خلال فترة معينة، مضافا إليها ما يمكن الحصول عليه من اقتراض وزيادة رأس المال و ارباح. ومن أهم أهداف إدارة السيولة المحافظة على استمرار عمل الشركة، وإبعاد مخاطر العسر المالي عنها، وإذا لم تتمكن الشركة من إدارة سيولتها بالشكل السليم، فإنها قد تواجه بعسر ناتج عن عدم القدرة على مواجهة التزامات في مواعيدها .

### 1. نسب التداول :

تقيس قدرة المؤسسة على تغطية التزاماتها قصيرة ، تبين مدى قدرة المؤسسة على سداد الخصوم المتداولة من الأصول المتداولة. الأجل و ذلك بالاعتماد على الأصول المتداولة، هذه النسبة يجب أن لا تقل عن 1 و كل نسبة تزيد عن ذلك تعتبر هامش أمان . و دل ذلك على مقدرة المؤسسة على مواجهة أخطار سداد الالتزامات المتداولة المفاجئة دون الحاجة لتسهيل أي أصول ثابتة أو الحصول على اقتراض جدي بالنسبة للمؤسسة و يتم حساب نسبة التداول بال العلاقة التالية 1:

**نسبة التداول = مجموع الأصول المتداولة / مجموع الخصوم المتداولة**

### 2. نسب السيولة السائلة أو السريعة 2:

ويقصد بأصول السائلة مجموع الاصول المتداولة مطروح منه المخزون السلعي والمصروفات المدفوعة مقدما.

وهذه النسبة مماثلة لنسبة التداول، إلى أنها لا تشمل على مخزون البضاعة، كأصول يمكن تصفيتها بالسرعة المطلوبة. وبالتالي فإن هذه النسبة تستخدم معايير أكثر تشددا قياس قدرة الشركة على تغطية التزاماتها قصيرة الاجل. هذا ويتطلع المحللين الماليين إلى سيولة سريعة مقدارها 1:1 كهدف مقبول لهذه النسبة. لان الشركات مع نسب أقل من واحد صحيح ينبغي أن ينظر إليها بحذر شديد. أما إذا كانت نسبة السيولة السريعة أقل بكثير من نسبة التداول، فهذا يعني أن الاصول المتداولة تعتمد اعتمادا كبيرا على

1 عيسى سهام و عيسى يونس مرجع سبق ذكره ص56

2فهيم مصطفى الشيخ التحليل المالي رام الله فلسطين 2008ص 33

المخزون السلعي مثل محلات التجزئة. وتجدر الملاحظة إلى أن أستبعاد المخزون من الاصول المتداولة و يأتي من مخاطر عدم دورانه ( أي قد يكون مخزوناً راکداً )، لذلك لابد من التأكد من معدل دوران المخزون قبل استبعاده. فإذا كان معدل الدوران يتناسب مع معدلات السوق فإنه من الاجدر استخدام نسبة التداول

تحسب نسبة السيولة السريعة :

الجارية نسبة السيولة السريعة = الأصول المتداولة - المخزون / الخصوم

### 3. نسب النقدية و شبه النقدية<sup>1</sup> :

إن مصطلح النقدية بمعناه الواسع كما حدده مجلس معايير المحاسبة المالية، يشمل النقد والاصول شبه النقدية سريعة التحول إلى نقدية، وتسمى بالاوراق المالية القابلة للتداول، مثل أذونات الخزينة، والاوراق التجارية.

وتبين نسبة النقدية عدد مرات قابلية الاصول النقدية وشبه النقدية على تغطية إلتزامات المتداولة، وتعتبر مؤشر على المدى الذي تستطيع فيه الشركة دفع إلتزاماتها المتداولة، بواسطة السيولة النقدية المتوفرة لديها. وتجدر الاشارة إلى أن عدد قليل من الشركات تحتفظ بسيولة نقدية كافية لمواجهة كل إلتزامات قصيرة الأجل، وبالتالي فإن هذه النسبة غير شائعة الاستخدام، خاصة وأنها تتجاهل مواعيد استحقاق إلتزامات قصيرة الألقية السنة المالية ، و يتم حساب نسبة النقدية و شبه النقدية :

نسبة النقدية و شبه النقدية = النقدية / شبه النقدية / الخصوم المتداولة

### 4. سيولة الذمم<sup>2</sup> :

عندما يكتشف المحلل المالي أن نسبة التداول أو نسبة السيولة السريعة تقل عن مثيلتها على مستوى الصناعة فإن من واجبه القيام بتحليل كل بند من بنود الأصول المتداولة خاصة الذمم و المخزون للتأكد من مدى سيولتها . وبالنسبة لسيولة الذمم فيمكن حساب بقياس متوسط فترة التحصيل ، وكذا بتحليل أعمار مفردات الحسابات المدينة .

### 5- سيولة المخزون :

وكما أمكننا قياس سيولة الحقوق بإيجاد متوسط فترة التحصيل ، فانه يمكننا قياس سيولة المخزون بإيجاد

المرجع السابق ص 35<sup>1</sup>  
خديجة ذرايت , معطا الله , مرجع سبق ذكره ص 32<sup>2</sup>

متوسط الفترة التي تمضي منذ دخول البضاعة للمخازن حتى تحصيل قيمتها. و يمكن تجزئة تلك الفترة إلى فترتين<sup>1</sup>:

الأولى هي متوسط فترة التخزين و تمثل متوسط فترة بقاء البضاعة المشتراة في المخازن حتى يتم بيعها ،

والثانية تمثل متوسط الفترة التي تمضي منذ بيع البضاعة حتى تحصيل قيمتها و التي سبق أن أطلقنا عليها متوسط فترة التحصيل . و بالنسبة لمتوسط فترة التخزين ، فيتم حسابها بقسمة رصيد المخزون على تكلفة البضاعة المباعة و ضرب النتائج في عدد أيام السنة :

$$\text{متوسط المخزون} = \text{رصيد المخزون} \times \text{عدد أيام السنة} / \text{تكلفة البضاعة المباعة}$$

## الفرع 2 : نسب النشاط

تستخدم هذه المجموعة من النسب لقياس قدرة الشركة على تحويل حسابات الميزانية العمومية إلى مبالغ نقدية أو مبيعات. كما تستخدم في الغالب لتقييم أداء الشركات المتعلقة بالمركز المالي قصير الأجل، كمؤشر على نشاط الشركة في تاريخ معين أو فترة زمنية بنسب إدارة الموجودات ، لأنها تقيس مدى كفاءة الإدارة في استخدام أصولها لإنتاج أكبر قدر من السلع والخدمات. ولعل أكثر نسب النشاط تطبيقاً في التحليل المالي هي معدلات الدوران<sup>2</sup>

1المرجع السابق , ص 32  
2خديجة دزابت ومعطا الله مرجع سبق ذكره ص 32

## 1. معدل دوران مجموع الأصول :

تبين هذه النسبة مدى نشاط الأصول و قدرتها على توليد المبيعات من خلال استخدام إجمالي أصول المؤسسة، حيث كلما ارتفعت هذه النسبة كلما كان ذلك أفضل، و لكن يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار أن هذه النسبة قد تختلف من قطاع إلى قطاع آخر لأن بعض الأنشطة تحتاج إلى أصول متداولة كبيرة و يتم حساب معدل دوران الأصول بقسمة صافي المبيعات على مجموع الأصول و بهذا فإنه يقيس مدى كفاءة الإدارة في استغلال وفق العلاقة التالية:

معدل دوران مجموع الأصول = رقم الأعمال / مجموع الأصول

ما تستخدم هذه النسبة لتقييم كفاءة شركات الصناعية، حيث تستخدم تلك الأصول وغالبا بشكل مباشر في عمليات الإنتاج. وعندما تقوم هذه الشركات بعمليات شراء واسعة لزيادة أو تحديث خطوط الإنتاج على سبيل المثال، عادة ما يقوم المحلل المالي بمتابعة هذه النسبة في السنوات التالية لمعرفة جدوى الاستثمارات<sup>1</sup>.

## 2. معدل دوران الأصول الثابتة :

ويتم حساب معدل دوران الأصول الثابتة بقسمة صافي المبيعات على صافي الأصول الثابتة . ويعتبر هذا المعدل مؤشرا لمدى الكفاءة في إدارة أصول المؤسسة ، فإذا وجد أن معدل دوران الأصول الثابتة للمؤسسة يفوق مثيله على مستوى الصناعة ،فان ذلك قد يعني إما كفاءة عالية في استغلال الأصول الثابتة أو عدم كفاية الاستثمار في تلك الأصول ،أما في حالة انخفاض معدل دوران الأصول الثابتة على مثيله مستوى الصناعة فان هذا قد يعني إما انخفاض الكفاءة في استغلال الأصول ، أو المغالاة في الاستثمار فيها. و يقيس مدى كفاءة الأصول الثابتة و قدرتها على تحقيق الإيرادات ( المبيعات) للمشروع و زيادة الطاقة الا استخدامية للأصول الثابتة و زيادة مساهمتها في زيادة النشاط الجاري للمشروع<sup>2</sup>

معدل دوران الأصول الثابتة = رقم الأعمال / الأصول الثابتة

عيسى سهام و عيسى يونس مرجع سبق ذكره ص 57<sup>1</sup>  
خديجة ذرايت و عيسى يونس مرجع سبق ذكره ص 33<sup>2</sup>

### 3. معدل دوران الأصول المتداولة :

يقيس هذا المعدل مدى كفاءة استخدام الأصول المتداولة في توليد المبيعات، و يتم حساب هذا المعدل وفق العلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران الأصول المتداولة} = \text{رقم الأعمال} / \text{الأصول المتداولة}$$

كلما زادت عدد مرات الدوران كلما زادت إنتاجية الدينار الواحد المستثمر في الأصول المتداولة في خلق المبيعات، فيعني الارتفاع كفاءة الإدارة في استغلال أصولها و في ذلك تعظيم للأداء التشغيلي، و انخفاض معدل الدوران يعني ضعف في استغلال الأصول المتداولة في خلق المبيعات أي وجود فائض في الأصول المتداولة غير مستغل.<sup>1</sup>

### 4. معدل دوران المخزون :

وبالرغم من أن العملية الحسابية الأولى أكثر شيوعا إلا أنه يفضل استبدالها بتكلفة البضاعة المباعة بسبب أن المبيعات تكون بالقيمة السوقية، بينما يظهر المخزون السلعي في السجلات بسعر التكلفة. ويستخدم معدل دوران المخزون لمعرفة عدد مرات قيام الشركة ببيع المخزون واستبداله خلال فترة معينة. ويجب مقارنته مع شركات مماثلة في نفس القطاع. هذا ويشير انخفاض معدل الدوران، إلى انخفاض نسبة المبيعات، وبالتالي تراكم المخزون السلعي، بعائد صفر، كما أنه يعرض الشركة إلى حيث إن وجود فائض في المخزون يمثل استثمارا مخاطرا انخفاض في مستوى أسعار المواد. ويساعد معدل دوران المخزون في احتساب فترة الاحتفاظ بالمخزون ، لإعطاء فكرة عن الزمن الذي تستغرقه الشركة في تحويل مخزونها إلى مبيعات.<sup>2</sup>

و تكون طريقة حساب هذه العلاقة :

$$\text{معدل دوران المخزون} = \text{رقم الأعمال} / \text{متوسط المخزون}$$

### 5. معدل دوران الذمم المدينة<sup>3</sup> :

يتم حساب معدل دوران الذمم بقسمة صافي المبيعات الأجلة على إجمالي الذمم (أي قبل طرح مخصص الديون المشكوك فيها). ويعتبر هذا المعدل مؤشرا لمدى ملائمة حجم الاستثمار في الذمم ، و يلقي بالتالي الضوء على مدى ملائمة سياسة الائتمان و سياسة التحصيل. فالسياسة المتساهلة في منح الائتمان و في

عيسى سهام و عيسى يونس مرجع سبق ذكره ص 57<sup>1</sup>

فهومي مصطفى الشيخ مرجع سبق ذكره ص 61<sup>2</sup>

<sup>3</sup> خديجة دزابت و عيسى يونس مرجع سبق ذكره ص 32

تحصيل المستحقات تؤدي إلى زيادة الأموال المستثمرة في الذمم (رصيد الذمم) و انخفاض معدل الدوران، أما السياسة المتشددة في هذا الشأن فيتوقع أن تؤدي إلى نقص الأموال المستثمرة في الذمم و ارتفاع معدل الدوران. و فيما يلي كيفية حساب معدل دوران الذمم المدينة:

معدل دوران الذمم المدينة : رقم الأعمال / متوسط صافي المدينين

#### 6. فترة التحصيل :

يقصد هبا تلك الفترة الممتدة من تاريخ البيع بالأجل إلى تاريخ تحصيل قيمة هذه المبيعات نقدا معدل دوران الحسابات المدينة و فترة التحصيل لأنه لما يرتفع معدل دوران الحسابات المدينة تنخفض فيه فترة التحصيل و العكس صحيح، و هذا يعني أنه كلما ارتفع معدل دوران الحسابات المدينة و الذي يعكس حالة القوة في الأداء الاستراتيجي للمؤسسة، فإن فترة التحصيل سوف تنخفض بالمقابل لتعبر هي أيضا عن جانب من جوانب القوة، يتم حسابها وفق العلاقة التالية<sup>1</sup>

فترة التحصيل = 360يوم / معدل دوران الدائنين

#### 7. معدل دوران الذمم الدائنة :

وتستخدم هذه النسبة كمؤشر للحكم على سرعة الشركة في تسديد إلتزاماتها التجارية قصيرة الأجل. ويرتبط ذلك بعدد مرات التسديد خلال الفترة معينة. ويساعد معدل دوران الذمم الدائنة في احتساب فترة دفع الذمم الدائنة بالأيام تسمى فترة الإئتمان، لإعطاء فكرة عن الزمن الذي تستغرقه الشركة في تسديد ديونها التجارية و تحسب علاقة دوران الدائنين كآتي<sup>2</sup>:

معدل دوران الدائنين = المشتريات / رصيد الدائنين

#### 8. فترة الدفع :

يقصد هبا الفترة الممتدة من تاريخ الشراء بالأجل إلى تاريخ تسديد قيم تلك الحسابات، و هبذا التحديد فان فترة الدفع ترتبط بقدرة الدارة على تسديد الإلتزامات المستحقة عليها، و كلما زادت فترة الدفع دل ذلك على تباطؤ الإدارة في التسديد، أما لانخفاض فيدل على التحسن في السيولة ،

و التي يتم حسابه كالأتي<sup>3</sup>:

فترة الدفع = 360 يوم / معدل الدوران

<sup>1</sup> عيسى سهام و عيسى بونس مرجع سبق ذكره ص60

<sup>2</sup> فهمي مصطفى الشيخ مرجع سبق ذكره ص65

<sup>3</sup> المرجع السابق ,ص66

## المطلب الثاني : التقييم المالي عن طريق مؤشر الربحية و المردودية

### الفرع 1 : نسب الربحية

تعتبر الربحية هدف أساسي، وأمر ضروري لبقاء عمل الشركة واستمرارها، وغاية يتطلع إليها المساهمون. وهي عبارة عن العالقة بين الأرباح التي تحققها الشركة والاستثمارات التي ساهمت في تحقيق هذه الأرباح. لذا نجد أن جهدا كبيرا يوجه نحو الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة بهدف تحقيق أفضل عائد ممكن للمساهمين، لا تقل قيمته عن العائد الممكن تحقيقه على الاستثمارات البديلة التي تتعرض لنفس الدرجة من المخاطر. وتستخدم نسب الربحية لتقييم قدرة الشركة على توليد الأرباح من أنشطتها التشغيلية مقارنة بالنفقات وغيرها من التكاليف التي تكبدتها خلال فترة محددة من الزمن. وهي أيضا أداة هامة لقياس كفاءة الإدارة في استخدام الموارد الموجودة بحوزتها بكفاية. وتدل نسب الربحية التي لها قيمة أعلى مقارنة بالفترات السابقة، أن الشركة تحقق زيادة في المبيعات وبالتالي زيادة في الأرباح. بعض الأمثلة على نسب الربحية: العائد على حقوق الملكية و العائد على الإستثمار و العائد على إجمالي الأصول و هامش الربح الصافي<sup>1</sup>.

#### 1. معدل العائد على حقوق الملكية :

تسمى نسبة المردودية الصافية للأموال الخاصة، و تعبر هذه النسبة عن العائد الذي يحققه الملاك على استثمار أموالهم بالمؤسسة، و هي تعتبر من أهم نسب الربحية أو المردودية المستخدمة حيث أنه بناء على هذه النسبة، قد يقرر الملاك الاستمرار في النشاط أو تحويل الأموال إلى استثمارات أخرى تحقق عائدا مناسباً، و تحسب من العلاقة التالية:

$$\text{معدل العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{حقوق الملكية}}$$

و هي نسبة صافي الربح إلى متوسط حقوق المساهمين، نظرا لأن حقوق المساهمين في بداية السنة تختلف عنها، فإننا نستخدم متوسط حقوق المساهمين، التي تمثل (متوسط حقوق المساهمين في بداية السنة + متوسط حقوق المساهمين في نهاية السنة)<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> فهمي مصطفى الشيخ مرجع سبق ذكره ص41

<sup>2</sup> عيسى سهام و عيسى يونس مرجع سبق ذكره ص62

## 2. معدل العائد على الاستثمار :

وتدل هذه النسبة على كفاءة وربحية الشركة من الإستثمارات الرأسمالية. ومن وجهة نظرة استثمارية، فإن هذه النسبة يجب أن تكون أعلى من معدل الإقتراض، وإلا فإن أي زيادة في الإقتراض ستعمل على تخفيض أرباح المساهمين. ويمكن إحتساب العائد على متوسط رأس المال المستثمر، بقسمة رأس المال المستثمر في بداية ونهاية الفترة، إعطاء صورة أكثر دقة عن ربحية الشركة، وخصوصاً الحالات التي يتغير فيها رأس المال المستثمر بشكل كبير خلال السنة المالية. وأحياناً يستخدم المحللون المليون الربح قبل الفوائد والضرائب، ليشمل الإيرادات والمصروفات الأخرى، حسب الصيغة التالية<sup>1</sup> :

$$\text{معدل الفائدة على الاستثمار} = \frac{\text{الربح الصافي}}{\text{إجمالي الاستثمار}}$$

## 3. معدل العائد على إجمالي الأصول :

و يتم من خلال هذه النسبة رصد كفاءة المؤسسة في توليد الأرباح من الأصول، حيث الحصول على مؤشر عالي يبين الكفاءة العالية في تحقيق الأرباح من الأصول بينما المؤشر المتدني يبين عكس ذلك، و يعود سبب الارتفاع في هذه النسبة لارتفاع صافي الربح ونجاح المؤسسة في تحقيق مستوى عالي من الدخل، بينما يكون سبب الانخفاض فشل المؤسسة في تحقيق أرباح عالية نتيجة لزيادة التكاليف و المصاريف أو بسبب الزيادة في إجمالي الأصول نتيجة شراء أصول جديدة. و يحسب با العلاقة التالية :

$$\text{معدل العائد على إجمالي الأصول} : \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{مجموع الأصول}}$$

و تعبر هذه النسبة عن قدرة المؤسسة على استخدام أصولها في توليد الربح، و كلما ارتفعت هذه النسبة كلما دل ذلك على كفاءة المؤسسة في إستغلال أصولها<sup>2</sup>

## 4. هامش الربح الصافي :

توضح هذه النسبة المدى الذي يمكن أن يخفضه الربح الصافي المتولد قبل أن تتعرض المنشأة إلى خسائر فعلية، أي قبل أن يتحول صافي الربح بعد الضريبة إلى قيمة سالبة<sup>3</sup>

$$\text{هامش الربح الصافي} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{المبيعات}}$$

<sup>1</sup> فهمي مصطفى الشيخ مرجع سبق ذكره ص47

<sup>2</sup> عيسى سهام و عيسى يونس مرجع سبق ذكره ص62

<sup>3</sup> خديجة دزابت و عيسى يونس مرجع سبق ذكره ص65

## الفرع 2 : نسب المردودية

تعكس نسب المردودية نتائج النسب السابقة، حيث تقيس مدى تحقيق المؤسسة للمستويات المتعلقة بأداء الأنشطة، كما أنها تعبر عن محصلة نتائج السياسات و القرارات التي اتخذتها إدارة المؤسسة فيما يتعلق بالسيولة و المديونية، فهي تعطي إجابيات نهائية كما تعكس ربحية المؤسسة العلاقة بين الأرباح المحققة و الاستثمارات المادية و المالية عن الكفاءة العامة لإدارة المؤسسة. التي ساهمت في تحقيق هذه الأرباح من خلال الاستخدام الأمثل لمختلف الموارد المتاحة ، لحساب المردودية في المؤسسة، تستخدم<sup>1</sup> . ثلاث أنواع من النسب :

### 1- المردودية للاقتصادية :

تهتم المردودية الاقتصادية بالنشاط الرئيس ، و تستبعد النشاطات الثانوية و ذات الطابع الاستثنائي ، حيث تحمل في مكوناتها عناصر دورة الاستغلال ممثلة بنتيجة الاستغلال من جدول حسابات النتائج و الأصول الاقتصادية من الميزانية . أي تقيس مساهمة الأصول الاقتصادية في تكوين نتيجة الاستغلال ، أي حساب مساهمة كل وحدة نقدية مستثمرة كأصول في تكوين نتيجة الاستغلال<sup>2</sup>

المردودية التجارية = الربح الإجمالي / رقم الأعمال

### 2- المردودية المالية :

تهتم المردودية المالية بإجمالي أنشطة المؤسسة و تدخل في مكونات كافة العناصر و الحركات المالية ، حيث نأخذ النتيجة الصافية من جدول حسابات النتائج و الأموال الخاصة من الميزانية . ويتم حساب معدلات المردودية للمؤسسة كما هو مبين في العلاقة التالية<sup>3</sup>

المردودية المالية = الربح الصافي / الأموال الخاصة

<sup>1</sup> عيسى سهام و عيسى يونس مرجع سبق ذكره ص63

<sup>2</sup> المرجع السابق ص64

<sup>3</sup> خديجة ذرايت و عيسى يونس مرجع سبق ذكره ص39

### 3- المردودية التجارية :

تسمح بتقييم الأداء التجاري أو البيعي للمؤسسة، فهي معيار مهم لتقييم الأداء في المؤسسات التجارية، و تتمثل في قدرة المؤسسة على استخلاص فائض من التشغيل أو هامش تجاري. فهي بذلك تقدم معلومات تساعد على إصدار حكم ذو قيمة حول فعالية و كفاءة النشاط التجاري الصناعي الذي تمارسه المؤسسة ويمكن حسابها بالعلاقة التالية<sup>1</sup>:

المردودية التجارية : الربح الإجمالي / رقم الأعمال الفرع : نسب الرفع

المطلب الثالث : التقييم المالي عن طريق مؤشر الرفع و النمو

#### الفرع 1 : نسب الرفع

يطلق الرفع المالي على أي اقتراض أو استخدام الأدوات مالية ينتج عنه تضخيم أثر الأرباح أو الخسائر على المستثمر، وفي الغالب يستخدم لوصف نسب المديونية فكلما زادت نسب المديونية زاد تأثير الرفع المالي على أرباح الشركة. ويمكن أيضا زيادة نسبة الرفع المالي باستخدام أدوات مالية أخرى مثل الخيارات المالية والعقود الأجلة<sup>2</sup>. و من أهم نسب الرفع هي :

#### 1. نسبة المديونية :

وتعتبر هذه النسبة من أكثر المؤشرات استخداما لقياس درجة استخدام مصادر التمويل الخارجية في الهيكل التمويلي للشركة، وتحديد مقدار الديون لكل دينار من مجموع الأصول. هذا الإجراء يعطي فكرة عن حجم المخاطر المحتملة التي تواجهها الشركة من حيث عبء ديونها. نسبة الدين أكبر من 100 %، تشير إلى أن مديونية الشركة أكبر من أصولها، وبالتالي فإن الشركة تواجه أعلى مستوى من المخاطرة. وتعتبر نسبة 40 %، نسبةً تزيد مقبولة في معظم الصناعات، وكلما انخفضت هذه النسبة، فإن الشركة ستمتلك أصولا عن قيمة مديونيتها<sup>3</sup>

نسبة المديونية = إجمالي الديون / إجمالي الموجودات

<sup>1</sup> عيسى سهام و عيسى يونس مرجع سبق ذكره ص63

<sup>2</sup> فهمي مصطفى الشيخ مرجع سبق ذكره ص52

<sup>3</sup> المرجع السابق ص 53

## 2. نسبة المديونية إلى حقوق المساهمين :

يقصد بمجموع الديون كافة الاموال التي حصلت عليها الشركة من الغير، وتتمثل في القروض قصيرة الاجل والطويلة الاجل. وتوازن هذه النسبة بين التمويل المقدم من الدائنين مع التمويل المقدم من المساهمين، وبالتالي تشير إلى نسبة الديون من رأس المال المستخدم لتمويل الاصول. وفي حال تحققت أرباح للشركة، وكان معدل العائد على الاصول أعلى من سعر الفائدة، فإن زيادة معدل الرفع المالي يؤدي إلى زيادة العائد على حقوق المساهمين. والعكس صحيح فإن زيادة الرفع المالي تؤدي إلى مضاعفة خسائر المستثمرين، إذا كان العائد على الاصول أقل من سعر الفائدة على القروض، وفي هذه الحالة يلقى على عاتق لادارة مسؤولية تحديد المزيج المثلى للهيكال المالي لتجنب المخاطر المحتملة، مع ضرورة مراعاة القطاع الذي تعمل فيه الشركة. على سبيل المثال، فإن معدل هذه النسبة في صناعة السيارات تساوي 200، % في حين أن النسبة ذاتها في صناعة الحواسيب تكون بمعدل 150

نسبة المديونية إلى حقوق المساهمين = إجمالي الديون / حقوق المساهمين

## 3. نسبة الملكية :

وتستخدم هذه النسبة في تحديد النسبة المئوية التي سيحصل عليها حملة الأسهم العادية من مجموع الأصول في حالة التصفية. على سبيل المثال، شركة لديها حقوق المساهمين بنسبة 35 % ومجموع الأصول 400 مليون دينار، هذا يعني أنه في حالة التصفية، فإن جميع المساهمين سيحصلون على 140 مليون دينار (35% × 400 دينار)<sup>2</sup>

نسبة الملكية = إجمالي الديون / حقوق الملكية

<sup>1</sup> المرجع السابق ص53

<sup>2</sup> خديجة ذرايت و عيسى يونس مرجع سبق ذكره ص59

## الفرع 2 : نسب النمو

تقيس نسب النمو مدى التوسع و التقدم الذي تحققه الشركة على مر الزمن. فالنمو هدف مرغوب فيه إذ أنه يمكن من توسيع الشركة ، تطوير منتجاته ،تحسين طرق إنتاجها ، زيادة عدد الوظائف فيها أفقيا و عموديا مما يسمح بتدرج المدراء إلى الأعلى و خلق وظائف جديدة ، و زيادة أرباحها مما يوفر دخل أكبر للعاملين في الشركة عن طريق المكافآت و زيادة الرواتب ،و عائد أعلى للمساهمين. و لحجم معدل النمو أهمية خاصة حيث أنه يمكن المحلل المالي من تحديد طبيعة نمو الشركة فإذا . كانت الشركة تنمو بمعدلات تتناسب مع معدلات نمو الاقتصاد القومي، فإنه هذا يدعى نمو طبيعي . أما إذا كانت الشركة تنمو بمعدلات أعلى من معدلات نمو الاقتصاد القومي ، فإن ذلك يدعى بالنمو السريع و إذا كانت معدلات نمو الشركة أقل من معدلات نمو الاقتصاد القومي ،فيقال عن الشركة راكدة وفي حالة كون معدلات النمو سالبة ، فاذلك يدل على تراجع الشركة.

### 1. نمو المبيعات :

و هي نسبة تؤثر المبيعات الصافية المتحققة خلال سنة مالية معينة ، بالقياس مع السنة الماضية . و لقياس معدل نمو المبيعات نستخدم المعادلة التالية<sup>1</sup> :

$$\text{نسبة نمو المبيعات} = \text{مبيعات السنة الحالية} - \text{مبيعات السنة الماضية} / \text{مبيعات السنة الماضية}$$

### 2. نمو الدخل الصافي : و تقاس بالشكل التالي<sup>2</sup>:

نسبة نمو الدخل الصافي = نتيجة الصافية للسنة الحالية - النتيجة الصافية للسنة الماضية / النتيجة الصافية للسنة الماضية

- نمو القيمة المضافة :

يستخدم هذا المعيار لبيان القيمة المضافة التي ستولد من العملية الإنتاجية ، و يمكن تعريف القيمة المضافة بأنها قيمة الإنتاج الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج أو بسعر السوق مطروحا منه المستلزمات السلعية و المستلزمات الخدمية و الإندثارات. و تستخدم القيمة المضافة لتقدير مساهمة المنظمة في الدخل.

<sup>1</sup> خديجة دزابت و عيسى يونس مرجع سبق ذكره ص39

<sup>2</sup> المرجع السابق ص42

## خلاصة الفصل الاول :

في هذا الفصل التطرق لمفهوم التقييم المالي وهو دراسة وتحليل جوانب القوة والضعف التي تكتنف إنجاز الأنشطة سواء على مستوى الفرد أو المنظمة أو أي جزء من أجزائها و أيضا تم التطرق إلى أهم النسب المالية التي يستند إليها لتقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية و التي تتمثل في نسب السيولة و النشاط و نسب الربحية و المردودية و نسب الرفع و النمو. من خلال هذا الفصل يمكن القول أن عملية تقييم الأداء المالي الذي يقوم بعملية تقييم الأداء المالي داخل المؤسسة ، و هي تساعد المؤسسة على اكتشاف نقاط الضعف و القوة وكشف الانحرافات ومحاولة علاجها ، و تساعد عملية تقييم الأداء في التعرف على مركزها المالي ، ثم محاولة تقديم نتائج واقتراحات تساعد على تحسين الوضعية المالية للمؤسسة

## الفصل الثاني

دراسة حالة مؤسسة روابال

مونديال لصناعة PVC

## تمهيد:

لقد إخترنا لموضعنا هذا شركة روايال موندريال لصناعة pvc كدراسة حالة ، وتنتمي إلى القطاع الإنتاجي في الدولة الذي يلعب دورا هاما في الإقتصاد العمومي .

لذا سنتطرق في هذا الفصل في دراسة ثلاث مباحث . المبحث الأول نتعرف فيه على المؤسسة و نشأتها و مكانته في السوق و الهيكل التنظيمي لها . المبحث الثاني نوضح فيه أهم الكشوفات المالية للمؤسسة لسنتي 2014/2013 . أما في المبحث الثالث نحسب المؤشرات المالية للمؤسسة بإستخدام الكشوفات المالية لها

## المبحث الأول : تقديم عام لمؤسسة روابال مونديال

سنحاول في هذا المبحث التعرف على مؤسسة "روابال مونديال" الرائدة في صناعة الأثاث المنزلي بمادة pvc وصناعة الأكياس المنسوجة في ولاية الوادي من خلال التعريف بالمؤسسة و بهيكلها التنظيمي و نظام العمل و بمنتجاتها و مكانتها في السوق .

### المطلب الأول : التعريف بالمؤسسة

#### الفرع 1: نشأة المؤسسة و مراحل تطورها

أسست شركة "روابال مونديال" في ديسمبر 1999 بالوادي على مساحة تقدر ب 2000م<sup>2</sup> حيث بدأت بصناعة الأكياس المنسوجة ، وفي أواخر سنة 2000م قامت الشركة بتوسيع نشاطها و ذلك بإضافة وحدة الأثاث المنزلي .

وفي مارس 2001 قامت الشركة بتحديث و إضافة بعض الآلات لوحدة الأكياس المنسوجة لرفع طاقتها الإنتاجية كما قامت بإضافة آلات جديدة لوحدة pvc في أواخر نفس السنة . و

في منتصف سنة 2002 قامت الشركة ببعض التوسعات لتصل بذلك مساحتها إلى 7000 م<sup>2</sup> حيث قامت الشركة بإضافة ورشة تكميلية لصناعة الأثاث وورشة ميكانيكية لمراقبة و صيانة الآلات و معدات المؤسسة وفي نفس السنة قامت الشركة بتصميم ونشر موقع إنترنت يهدف إلى التعريف بالمؤسسة و بمنتجاتها و يسمح لزبائن الإتصال بالمؤسسة عن طريق البريد الإلكتروني .

و في سنة 2003 إنتقلت إدارة المؤسسة إلى مقرها الجديد المجهز بشبكة إتصال داخلية بإستخدام الإعلام الآلي تربط بين مختلف مصالح المؤسسة و تسهل مرور المعلومات بينها.

وشهدا مؤخر عدد عمال المؤسسة 86 عاملا يعملون بمختلف الوظائف الادارية والانتاجية لمدة 8 سا معدا يوم الجمعة ، وبتوزع عدد العمال كمايلي .

#### الجدول (01) : جدول توزيع العمال

العمال				اسم القسم
المجموع	اطارات	اعوان التحكم	اعوان التنفيذ	
24	11	09	14	قسم الادارة
42	03	04	35	قسم الانتاج
10	/	/	10	خدمات اخري
86	14	13	59	المجموع

المصدر : من مصلحة المستخدمين للمؤسسة

## الفرع 2 : منتجات المؤسسة

\*الصناعة الخاصة بالأكياس البلاستيكية المنسوجة :

- الأكياس المعتادة ( الأكثر رواجاً هي لدقيق ) بسعات مختلفة . 10 كغ . 25 كغ . 50 كغ .

- وهناك عدة أنواع أخرى تصنع حسب الطلب .

\* الصناعة الخاصة ب PVC :

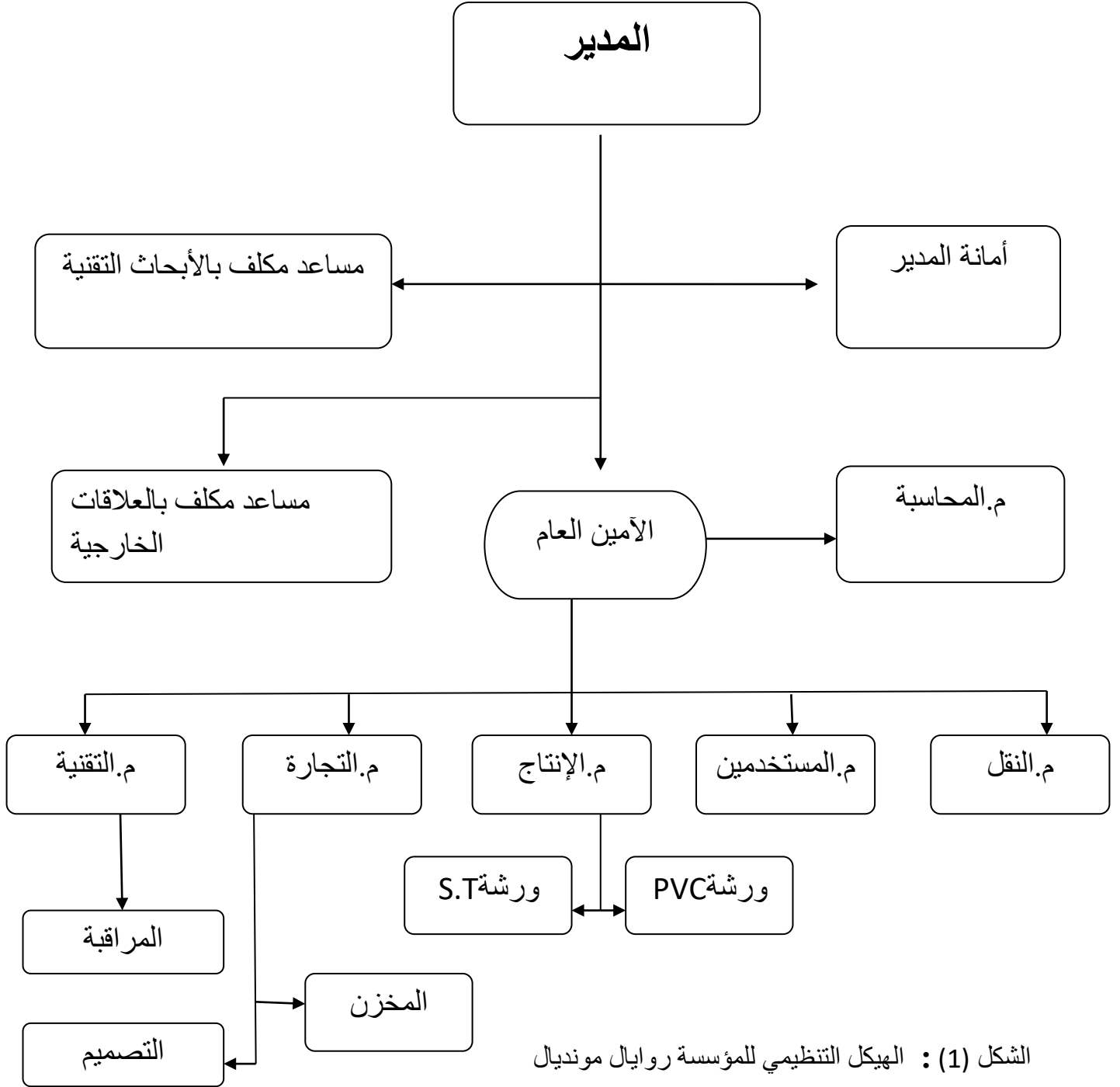
- المطابخ ( حسب الطلب )

- الحمامات

- الأثاث المنزلي و المكتبي

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للمؤسسة

# الهيكل التنظيمي لشركة رويال موندريال



الشكل (1): الهيكل التنظيمي للمؤسسة رويال موندريال

المصدر: من مصلحة المستخدمين للمؤسسة

## المطلب الثالث: مكانة المؤسسة في السوق

مؤسسة روابال مونديال لها مكانة معتبرة في السوق وذلك لعاملين :

- الجودة العالية التي تتمتع بها منتجاتها فالأكياس المنسوجة SAC Tissée تتميز بدقة النسيج و جودة الطباعة، بالمقارنة مع المنافسين ، و اما منتجات pvc فهي ايضا تميزت ، وهذا مما جعلها تلقى رواجاً كبيراً في الاسواق .

مما ادى إلى نجاح هذه المؤسسة هو انها الوحيدة على مستوى الجنوب الشرقي .

فيما يخ انتاج SAC Tissée بالاضافة إلى انها قريبة جداً إلى المطاحن المتعاملة معها و التي بدورها تمثل سوق محلية .

تساهم المؤسسة في السوق المحلية بنسبة 100 % اما في ما يخص منتج PVC تعبر هي الوحيدة على المغرب العربي ، وبالتالي نسبة مساهمتها على المستوى الوطني 100

## المبحث الثاني : عرض الكشوفات المالية وحساب مؤشرات التوازن المالي لسنتي

**2013 و2014**

سنقوم في هذا المبحث بعرض الميزانية المالية للمؤسسة وحساب النتائج وحساب مؤشرات التوازن المالي من خلال الميزانية المالية المختصرة .

## المطلب الاول : عرض الميزانية المالية لسنتي 2013 و2014

يمكن عرض الميزانية المالية للمؤسسة لسنتي 2013 و2014 وذلك من الملاحق الخاصة بالمؤسسة

**1-جانب الاصول :**

الجدول (02) : الميزانية المالية لسنتي 2013 و2014

2014	2013	الاصول المالية
		<b>الاصول المثبتة (غير جارية )</b>
301314	301314	- فارق الشراء
900000	900000	-التثبيات المعنوية
820371	820371	-التثبيات العينية
30929302	30831302	-التثبيات الجاري انجازها
-	-	-التثبيات المالية
-	-	-السندات الموضوعه موضعا المعادله
-	-	-المساهمات الاخرى والحسابات الدائنة الملحقه
-	-	-القروض والاصول المالية الاخرى الغير الجارية
32950988	32852988	<b>مجموع الاصول غير الجارية</b>
		<b>الاصول الجارية</b>
83852380	80661593	- المخزونات والمنتجات قيد الصنع
46582718	38617998	-الحسابات الدائنة -الاستخدامات المماثلة -الزبائن
25873697	25871097	-المدينون الاخرون
4799856	5922694	-الضرائب
-	-	-الاصول الاخرى الجارية
-	-	<b>الموجودات ومايمثلها</b>
-	-	-توظيفات واصل ماليه جارية
6539595	5850395	-اموال الخزينة
		<b>مجموع الاصول الجارية</b>
167594248	156883778	<b>المجموع العام للاصول</b>
200545236	189736766	

المصدر : من اعداد الطلبة اعتمادا من الكشوفات المالية للمؤسسة

2- جانب الخصوم

الجدول (03) : الميزانية المالية لسنتي 2013 و2014

2014	2013	الخصوم المالية
		رؤوس الاموال الخاصة
50000000	50000000	- رأس مال تم إصداره
-	-	- رأس مال غير مستعان به
864724	864724	-علاوات واحتاطات مدمجة( 1)
-	-	- فوارق اعادة التقييم
-	-	-فارق المعادلة(2)
1196560	-841912	- النتيجة الصافية
1975711	2817623	-رؤوس الاموال الخاصة الاخرى / ترحيل من جديد
-	-	حصة الشركة المدمجة ( 1)
-	-	حصة دوي الاقلية ( 1)
54036996	52840435	المجموع ( 1)
		الخصوم غير الجارية
4700000	4700000	-القروض والديون المالية
-	-	-الضرائب( المؤجلة والمرصود لها )
-	-	-الديون الاخرى غير الجارية
-	-	-المؤونات والمنتجات المدرجة في الحسابات سلفا
4700000	4700000	مجموع الخصوم غير الجارية(2)
		الخصوم الجارية
23283928	23405998	-الموردون والحسابات الملحقة
318729	103392	-الضرائب
118205583	108686940	-الديون الاخرى
		خزينة الخصوم
141808240	132196331	مجموع الخصوم الجارية(3)
200545236	189736766	المجموع العام للخصوم

المصدر : من اعداد الطلبة اعتمادا من الكشوفات المالية للمؤسسة

### 3- تحليل المزاينة المالية لسنتي 2013 و 2014

#### جانب الاصول :

أ- الاصول الثابتة : زادت بنسبة قليلة تقدر ب0.29% سببها الزيادة في التثبيتات

الجاري انجازوها

ب- الاصول الجارية : زادت بقيمة 6.8 % سببها الزيادة في الحسابات الدائنة واموال

الخرينة

#### جانب الخصوم :

أ- رؤوس الاموال الخاصة : زادت بنسبة 2.2% سببها الزيادة في النتيجة الصافية

ب- الديون الطويلة الاجل : بقيت على حالها 0%

ت- الديون القصيرة الاجل: زادت بنسبة 7.2 %

#### المطلب الثاني: عرض حساب النتائج لسنتي 2013 و2014

#### الجدول (04) : حساب النتائج لسنتي 2013 و2014

2014	2013	البيان
21708250	9316354	المبيعات والمنتجات الملحقة
-	-	تغيرات المخزونات والمنتجات المصنعة والمنتجات
-	-	قيد الصنع
-	-	الانتاج المثبت
-	-	اعانات الاستغلال
21708250	9316354	1- انتاج السنة المالية
12186499	11463168	المشتريات المستهلكة
2725494	2424010	الخدمات الخارجية والاستهلاكات الاخرى
15775954	5520187	2- اسهلاك السنة المالية
5932296	3796166	3- القيمة المضافة للاستغلال 2-1
4250033	4406568	اعباء المستخدمين
347255	137677	الضرائب والرسوم والدفعات المماثلة

1335007	-748078	<b>4- اجمالي فائض الاستغلال</b>
27154	72557	المتوجات العملياتية الاخرى
-	-	الاعباء العملياتية الاخرى
-	-	المخصصات للاهتلاكات والمؤنات وخسارة القيمة
-	-	استرجاع على خسائر القيمة والمؤنات
1362162	-675521	<b>5-النتيجة العملياتية</b>
3435	-	المنتوجات المالية
-63102	-166391	الاعباء المالية
-59667	-166391	<b>6-النتيجة المالية</b>
1302495	-841912	<b>7-النتيجة العادية قبل الضرائب 5+6</b>
-	-	عناصر غير عادية (منتجات)
-	-	عناصر غير عادية (اعباء)
-	-	<b>8-النتيجة الصافية للانشطة العادية</b>
105934	-	الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية
-	-	الضرائب المؤجلة ( تغيرات ) عن النتائج العادية
1196560	-841912	<b>9-النتيجة الصافية لسنة المالية</b>

**المصدر :** من اعداد الطلبة اعتمادا من الكشوفات المالية للمؤسسة

**المطلب الثالث : حساب مؤشرات التوازن المالي من خلال الميزانية المالية المختصرة**

**الفرع 1 اعداد الميزانية المالية المختصرة وحساب مؤشرات التوازن المالي لسنة 2013**

**1-الميزانية المالية المختصرة لسنة 2013**

**الجدول (05) : الميزانية المالية المختصرة لسنة 2013**

رؤوس الاموال الخاصة 52840435	اصول غير جارية 32852988
خصوم غير جارية 4700000	اصول جارية 156883778
خصوم الجارية 132196331	
<b>189736766</b>	<b>189736766</b>

**المصدر :** من اعداد الطلبة اعتمادا من الكشوفات المالية للمؤسسة

1- الميزانية المالية المختصرة لسنة 2014:  
الجدول (06) : الميزانية المالية المختصرة لسنة 2014

رؤوس الاموال الخاصة 54036996	اصول غير جارية 32950988
خصوم غير جارية 4700000	اصول جارية 167594248
خصوم الجارية 141808240	
<b>200545236</b>	<b>200545236</b>

المصدر : من اعداد الطلبة اعتمادا من الكشوفات المالية للمؤسسة

3-حساب مؤشرات التوازن المالي لسنتي 2014 و 2013 :

أ- راس المال العامل الدائم FR : هو مؤشر مهم لمعرفة ما اذا كانت المؤسسة تحقق

التوازن المالي في المدى الطويل ام لاثققة , ويحسب وفق العلاقة التالية

FR = ( رؤوس الاموال الخاضة + خصوم غير جارية ) - الاصول الجارية

الجدول (07) : حساب راس المال العامل لسنتي 2013 و 2014

2014	2013	البيان
54036996	52840435	رؤوس الاموال الخاصة
4700000	4700000	خصوم غير جارية +
32950988	32852988	اصول غير جارية -
<b>25786008</b>	<b>24687447</b>	<b>FR</b>

المصدر : من اعداد الطلبة اعتمادا من الكشوفات المالية للمؤسسة

التعليق على النتائج :

نلاحظ من خلال الجدول ان المؤسسة حققت راس مال عامل موجب خلال السنتين ، ففي سنة 2013 قدر

ب 24687447 , وزاد خلال سنة 2014 الى 25786008 اي زاد بمعدل 4.4 %

## التفسير:

راس المال العامل موجب خلال السنتين **FR** اكبر من 0 يدل على ان الاموال الدائمة غطت الاصول غير جارية , وهذا يعني ان المؤسسة حققت توازن مالي خلال السنتين , حيث استطاعت تمويل جميع استثمارتها بواسطة مواردها المالية الدائمة , وبالتالي يمكن القول بان المؤسسة تخلصت من حالة العسر المالي

ب-الاحتياج في راس المال العامل **BFR** : ينشئ الاحتياج لراس المال العامل من عدم قدرة المؤسسة على التوفيق بين دورة الاستغلال والديون قصيرة الاجل فينشئ خلال في تمويل الاصول المتداولة ويعبر عنه بالفرق بين الاصول المتداولة والخصوم المتداولة ماعدى السلفات المصرفية فاذا كان الفرق موجبا يعني ان هناك خلال تتم تغطيته بموارد الدائمة اي دورة الاستثمار ويتم حسابه كمايلي : **BFR =** ( مجموع الاصول الجارية – اموال الخزينة) - ( مجموع الخصوم الجارية - خزينة الخصوم )

الجدول (08) : حساب الاحتياج في راس المال العامل لسنتي 2013 و2014

البيان	2013	2014
مجموع الاصول الجارية	156883778	167594248
اموال الخزينة	5850395	6539595
<b>مجموع الاصول الجارية – اموال الخزينة</b>	<b>151033383</b>	<b>161054653</b>
مجموع الخصوم الجارية	136896331	146508240
خزينة الخصوم	108686940	118205583
<b>مجموع الخصوم الجارية – خزينة الخصوم</b>	<b>28209391</b>	<b>28302657</b>
<b>BFR</b>	<b>122939992</b>	<b>132751996</b>

المصدر : من اعداد الطلبة اعتمادا من الكشوفات المالية للمؤسسة

## التعليق على النتائج:

نلاحظ من خلال الجدول ان المؤسسة حققت احتياج في راس المال العامل موجب **BFR** اكبر من 0 خلال السنتين ، حيث قدر في سنة 2013 ب 122939992 وزاد في سنة 2014 الى 132751996 اي بنسبة نمو 7.9 %.

## التفسير:

يعود سبب تحقيق المؤسسة لرأس المال العامل الموجب خلال السنتين هو ان مبالغ دورة الاستغلال والتي تشمل المخزونات والزبائن ... اكبر من الديون الطويلة والمتوسطة .

وبالتالي يمكن القول بان المؤسسة استطاعت التحكم في ديونها و تتفاوض مع العملاء من اجل منح اجال طويلة لذلك ولد فائض .

ج- تحليل الخزينة **TR** : الخزينة هي الفرق بين رأس المال العامل الاجمالي **FR** واحتياج رأس المال العامل **BFR** ، وهي القيمة السائلة التي تبقى فعلا تحت تصرف المؤسسة بعد طرح احتياجات رأس المال العامل من رأس المال العامل الاجمالي ، والجدول التالي يوضح تغيرات الخزينة خلال السنتين :

**الخزينة TR = رأس المال العامل FR - احياج رأس المال العامل BFR**

## الجدول (09) : تحليل الخزينة

2014	2013	البيان
25786008	24687447	FR
132751996	122939992	BFR
-106965988	-98252545	TR

المصدر : من اعداد الطلبة اعتمادا من الكشوفات المالية للمؤسسة

## التعليق على النتائج :

نلاحظ من خلال الجدول ان المؤسسة حققت خزينة سالبة خلال السنتين حيث قدرت في سنة 2013 ب- 98252545 وفي سنة 2014 قدرت ب -106965988 ونلاحظ ان المؤسسة لم تحقق أي نمو في الخزينة

التفسير: حققت المؤسسة خلال السنتين TR سالب اي اصغر من 0 وذلك نقول ان المؤسسة لم تستطع تغطية ديونها القصيرة الاجل ب القيم الجاهزة

## خلاصة الفصل الثاني:

لقد حاولنا في هذا الفصل التعرف على واقع الوضعية المالية لمؤسسة روايال موندريال فبدأنا بتقديم تعريف شامل لها، بالإضافة إلى عرض أهم منتجاتها كما تطرقنا كذلك إلى الهيكل التنظيمي لها، ثم عرضنا الميزانيات المالية لسنتين 2013 و 2014 و من خلال قيامنا بتحليل و تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة بالاعتماد على أدوات التحليل المالي يمكن القول أن المؤسسة لم تحقق توازن مالي خلال فترة الدراسة ذلك من خلال تحقيقها لخزينة صافية سالبة، و هذا ما تم تأكيده من خلال تحليل مجموعة من المؤشرات و ما يوضحه جدول حسابات النتائج، لكن رغم هذا إلا أن المؤسسة إستطاعة أن تحقق موجب و هذا يعني أن المؤسسة إستطاعة أن تمول جميع إستثماراتها بواسطة مواردها الدائمة . و أيضا حققت موجب و هذا يدل على أن المؤسسة إستطاعة تغطية ديونها المتوسطة من خلال دورة الاستغلال.

## خاتمة :

إن التقييم المالي انطلاقاً من المنظور المالي للمؤسسة يشكل المرحلة التمهيدية و التي لابد من المحلل المرور عليها لأنها أداة مساعدة للكشف عن مصادر الخلل فيها حيث تعتبر المعلومات المالية المنبثقة من نظام المعلومات المالية للمؤسسة ركيزة أساسية بعملية تقييم الأداء المالي من أجل الوصول إلى نتائج موضوعية و تكوين صورة شاملة عن وضعية المؤسسة، فتحليل القوائم المالية يساعد على تقديم نتائج تمكن من تحديد نقاط القوة و الضعف ففي السياسة المالية المتبعة للمؤسسة، و يستخدم في تقييم الأداء المالي أدوات مالية تتمثل في تحليل النسب المالية باعتبارها أداة أساسية في الحكم على ربحية المؤسسة و كفاءتها التشغيلية و سيولتها من خلال تسب السيولة، نسب الدوران، نسب المديونية، نسب المر دودية، و من خلال مؤشرات التوازن المالي التي تدرس رأس المال العامل، احتياجات رأس المال العامل و كذا الخزينة.

ومن خلال دراستنا لموضوع التقييم المالي للمؤسسة الاقتصادية في هذا البحث ، اتضح لنا أن له دور كبير في حياة المؤسسة الذي يعتمد على معايير وأدوات وطرق علمية و عملية دقيقة يجب إتباعها لتعطي عملية التقييم لفعالية المثلى و تصبح بذلك قرارات المؤسسة رشيدة و صحيحة ، فهو يعتبر من أهم الضروريات للتخطيط المالي .

## النتائج :

من خلال دراستنا لموضوع التقييم المالي للمؤسسة في فصل نظري و تطبيق دراسة الحالة على مؤسسة روابال مونديال توصلنا إلى :

- يقوم التقييم المالي على تحديد الأهمية بين النتائج و الموارد المستخدمة للحكم على مكانة المؤسسة و وضعيتها المالية .
  - تتوفر مؤسسة روابال مونديال على مديرية تتابع مراجعة القوائم المالية تساعد كثيراً في التقييم المالي للمجمع ككل ، و ذلك راجع لتوفرها على ميكانيزمات داخلية حيث تعتبر نقطة ايجابية للمؤسسة .
- توصيات الدراسة:

على ضوء النتائج السابقة الذكر يمكن اقتراح التوصيات التالية :

- ضرورة وجود الإفصاح الكافي عن المعلومات الصادقة و المعبرة الضعف المالي للمؤسسة ، بغرض رسم سياسات مستقبلية مساعدة في اتخاذ القرارات المختلفة من طرف الإدارة المالية و ذلك بإرساء نظام محاسبي فعال تغلب عليه الحقيقة الاقتصادية على الظاهرة القانوني

## قائمة المصادر والمراجع :

### الكتب

- 1- فهمي مصطفى الشيخ التحليل المالي رام الله فلسطين 2008
- 2- علي يوسف ود. منذر مرهج تقييم المشاريع ودراسة الجداول سوريا 2008

### المذكرات

- 1- خديجة دزايت ومعطالله مبروكة تقييم الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة شركة البناء للجنوب الكبير شهادة ليسانس مالية مؤسسة كلية العلوم الاقتصادية بورقلة 2013/2012
- 2- زاهر صبحي بشتاق تقييم للبنوك الاسلامية والتقليدية باستخدام مؤشرات مالية رسالة للحصول على ماجستير كلية التجارة قسم المحاسبة الجامعة الاسلامية غزة 2011
- 3- عيسى سهام وعيسى يونس تقييم الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية دراسة حالة المؤسسة الوطنية للهندسة المدنية 2GCP مذكرة تخرج ماستر تخصص أعمال المؤسسات كلية العلوم الاقتصادية بومرداس 2017/2016

### المدخلات

- 1- مداخلة للمشاركة في المؤتمر الاول حول مراقبة التسيير كآلية لحكومة المؤسسات وتفعيل الابداع جامعة البليدة 2 الى د.تواتي مريم

### المجلات

- 1- د ابوبكر بوسالم ا.هدى رشيد مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والادارية العدد 8 ولاية بشار 2017

N.I.F 0 0 0 0 3 9 0 1 0 0 9 6 8 4 3

Désignation de l'entreprise

SARL ROYALE MONDIALE

Activité: PRODUCTION DU PLASTOQUE

Adresse: ZONE INDUSTRIELLE KOUININE W EL OUE

Exercice clos le : 31/12/2014

BILAN (ACTIF)

Série G,n°2 (2010)

ACTIF	2014			2013
	Montants bruts	Amortissements, provisions et pertes de valeurs	Net	Net
<b>ACTIFS NON COURANTS</b>				
<b>Ecart d'acquisition - Goodwill positif ou négatif</b>				
<b>Immobilisations incorporelles</b>	301 314		301 314	301 314
<b>Immobilisation corporelles</b>				
Terrain	900 000		900 000	900 000
Batiments	1 048 334	227 963	820 371	820 371
Autres immobilisations corporelles	59 235 035	28 305 732	30 929 302	30 831 302
Immobilisation en cession				
<b>Immobilisation en cours</b>				
<b>Immobilisation financières</b>				
Titres mis en équivalence				
Autres participations et créances rattachées				
Autres titres immobilisés				
Pret et autres actifs financiers non courants				
Impôts différés actif				
<b>TOTAL ACTIF NON COURANT</b>	<b>61 484 684</b>	<b>28 533 695</b>	<b>32 950 988</b>	<b>32 852 988</b>
<b>ACTIF COURANT</b>				
Stocks et encours	83 852 380		83 852 380	80 621 593
Créances et emplois assimilés				
Clients	46 528 718		46 528 718	38 617 998
Autres débiteurs	25 873 697		25 873 697	25 871 097
Impôts et assimilés	4 799 856		4 799 856	5 922 694
Autres créances et emplois assimilés				
<b>Disponibilités et assimilés</b>				
Placements et autres actifs financiers courants				
Trésorerie	6 539 595		6 539 595	5 850 395
<b>TOTAL ACTIF COURANT</b>	<b>167 594 248</b>		<b>167 594 248</b>	<b>156 883 778</b>
<b>TOTAL GENERAL ACTIF</b>	<b>229 078 932</b>	<b>28 533 695</b>	<b>200 545 236</b>	<b>189 736 766</b>

Désignation de l'entreprise

**SARL ROYALE MONDIALE**Activité: **PRODUCTION DU PLASTOQUE**Adresse: **ZONE INDUSTRIELLE KOUININE W ELOUED**

Exercic clos le 31/12/2014

**BILAN PASSIF**

PASSIF	2014	2013
<b><u>CAPITAUX PROPRES</u></b>		
Capital émis	50 000 000	50 000 000
Capital non appelé		
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)	864 724	864 724
Ecart de réévaluation		
Ecart d'équivalence ( 1 )		
Résultat net - Résultat part du groupe (1)	1 196 560	( 841 912)
Autres capitaux propres-Report à nouveau	1 975 711	2 817 623
<b>Part de la société consolidante ( 1 )</b>		
<b>Part des minoritaires ( 1 )</b>		
<b>TOTAL I</b>	<b>54 036 996</b>	<b>52 840 435</b>
<b>PASSIFS NON COURANTS</b>		
Emprunts et dettes financier	4 700 000	4 700 000
Impôts (différés et provisionnés)		
Autres dettes non courantes		
Provisions et produits comptabilisés d'avance		
<b>TOTAL PASSIFS NON COURANTS II</b>	<b>4 700 000</b>	<b>4 700 000</b>
<b><u>PASSIFS COURANTS</u></b>		
Fournisseurs et comptes rattaché	23 283 928	23 405 998
Impôts	318 729	103 392
Autres dettes	118 205 583	108 686 940
Trésorerie Passif		
<b>TOTAL PASSIFS COURANTS III</b>	<b>141 808 240</b>	<b>132 196 331</b>
<b>TOTAL GENERAL PASSIF</b>	<b>200 545 236</b>	<b>189 736 766</b>

(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

Désignation de l'entreprise

SARL ROYALE MONDIALE

Activité: PRODUCTION DU PLASTOQUE

Adresse: ZONE INDUSTRIELLE KOUININE WEL OUED

Exercice du 01/01/2014 au 31/12/2014

COMPTE DE RESULTATS

RUBRIQUES		2014		2013	
		Débit (en Dinars)	Crédit (En Dinars)	Débit (en Dinars)	Crédit (en Dinars)
Ventes de marchandises					
Production vendue	Produits fabriqués Prestations de services Vente de travaux		21 708 250		9 316 354
Produits annexes					
Rabais,remises,ristournes accordés					
<b>Chiffre d'affaires net des Rabais,remises,ristournes</b>			21 708 250		9 316 354
Production stockée ou déstockée					
Production immobilisée					
Subventions d'exploitation					
<b>I-Production de l'exercice</b>			21 708 250		9 316 354
Achats de marchandises vendues					
Matières premières		12 186 499		14 102 305	
Autres approvisionnements					
Variations des stocks					11 463 168
Achats d'études et de prestations de services					
Autres consommations					
Rabais, remises, ristournes obtenus sur achats					
Services extérieurs	Sous-traitance générale				
	Locations				
	Entretien, réparations et maintenance			6 700	
	Primes d'assurances	77 337			
	Personnel extérieur à l'entreprise				
	Rémunération d'intermédiaires et honoraires	113 500		172 500	
	Publicité	16 430		277 840	
	Déplacement, missions et réceptions	656 692			
Autres services		2 725 494		2 424 010	
Rabais,remises,ristournes obtenus sur exercices extérieurs					
<b>II-Consommations de l'exercice</b>		15 775 954		5 520 187	
<b>III - Valeur ajoutée d'exploitation (I-II)</b>			5 932 296		3 796 166
Charges de personnel		4 250 033		4 406 568	
Impôts et taxes et versements assimilés		347 255		137 677	
<b>IV-Excédent brut d'exploitation</b>			1 335 007	748 078	

Désignation de l'entreprise

**SARL ROYALE MONDIALE**Activité: **PRODUCTION DU PLASTOQUE**Adresse: **ZONE INDUSTRIELLE KOUININE W EL OUE**

Période du: 01/01/2014 au 31/12/2014

**COMPTE DE RESULTATS**

	2014		2013	
	Débit (en Dinars)	Crédit (En Dinars)	Débit (en Dinars)	Crédit (en Dinars)
Autres produits opérationnels		27 154		72 557
Autres charges opérationnelles				
Dotations aux amortissements				
Provision				
Pertes de valeur				
Reprise sur pertes de valeur et provisions				
<b>V-Résultat opérationnel</b>		1 362 162	675 521	
Produits financiers		3 435		
Charges financières	63 102		166 391	
<b>VI-Résultat financier</b>	59 667		166 391	
<b>VII-Résultat ordinaire (V+VI)</b>		1 302 495	841 912	
Eléments extraordinaires (produits) (*)				
Eléments extraordinaires (Charges) (*)				
<b>VIII-Résultat extraordinaire</b>				
Impôts exigibles sur résultats	105 934			
Impôts différés (variations) sur résultats				
<b>IX - RESULTAT DE L'EXERCICE</b>		1 196 560	841 912	

(\*) A détailler sur état annexe à joindre.